الحراك الإداري والاقتصادي في متصرفية جبل لبنان

لينا فريد دبس*

تعرض لبنان منذ منتصف القرن التاسع عشر لانقسامات طائفية كانت المنطلق لتكوين الأنظمة السياسية التي عرفها بعد نهاية الإمارة[1] بدءًا بالقائمقامتين مرورًا بالمتصرفية، وانتهاءً بلبنان الكبير. على أثر هذه الأحداث، وازدياد تدخل الدول الأجنبية عُقدت لجنة دولية في 6 حزيران 1861 في اسطنبول اجتماعًا فيه ستة دبلوماسيين أوروبيين من الدول الست العظمى فرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا وإيطاليا قسّمت بموجبه إلى سبعة أقضية فهي: الشوف، والمتن، وكسروان، والبترون، والكورة، وجزين، وزحلة[2]. أضيفت إليها مديرية واحدة مستقلة هي مديرية دير القمر[3].

عدل هذا النظام في بروتوكول أيلول 1864، وظل معمولًا به حتى سنة 1915 وبموجبه صار لبنان متصرفية يحكمها متصرف مسيحي. وكان أول نصّ رسمي صادر عن السلطات العثمانية يتضمن الاعتراف بحق الدول الأوروبية بالتدخل في الشؤون اللبنانية[4] وساعد المتصرف، مجلس إداري طائفي من 12 شخصًا يمثلون ست طوائف بمثابة ممثلين عن كل طائفة. لم تشمل المتصرفية الأقضية الأربعة: مدن الساحل، والبقاع والجنوب التي تبعت مباشرة لولاة الدولة العثمانية.

أما أهمية هذا النظام فتكمن بالدرجة الأولى في أنه أعطى لبنان كيانًا خاصًا ضمن الامبراطورية العثمانية. ويشكل صدوره بالطريقة التي صدر بها، ضمانات جدية ورسمية لهذا الكيان، إذ اتخذ البروتوكول لأول مرة شكل وثيقة مكتوبة وموقعة من الباب العالي والدول الكبرى. وقد صدر بروتوكول 1861 بشكل فرمان سلطاني أبلغ رسميًا من سفراء الدول الأوروبية في اسطنبول بتاريخ 9 حزيران 1861، اعترافًا من تلك الدول بسيادة السلطان على لبنان وحقّه في تنظيم شؤونه. ويتألف البروتوكول من سبع عشرة مادة، ومادة إضافية، وبروتوكول خاص، يوضح بعض ما جاء في النظام الأساسي[5] باختصار:

1- أصبح للبنان نظام خاص ومسؤولية الدول الكبرى الأوروبية إزاء استمرار هذا النظام.

2- أصبح المتصرف مسؤولًا مباشرة أمام الباب العالي ويتصل به اتصالًا مباشرًا.

3- ظلت مراكز الثقل السياسي والاجتماعي قاصرة على المؤسسات الدينية والزعامات الدينية والاقطاعية والأسر الكبرى وذوي الأملاك. وقد نصّت المادة السادسة على المساواة أمام القانون، وعلى الغاء امتيازات المقاطعجية. كما نصّت

المادة 11 على الانتخاب والتعيين لأعضاء مجلس الادارة من قبل رؤوساء طوائفهم.

أخذ في الاعتبار بشدة التوزيع الطائفي عند تشكيل هذه المجالس الادارية والمحلية، وعند التقسيم الاداري. قضى هذا النظام على أساليب الجوالة البغيض في تحصيل الأموال من الناس. انتقد الموارنة هذا النظام الجديد لأنهم استبعدوا من تولي منصب المتصرف، ولأنهم اعتبروا مساوين لباقي الطوائف. وفعلًا تعدل النظام سنة 1864 بحيث ازداد أعضاء الموارنة عددًا[6].

- أولًا: الأجهزة الإدارية والأمنية في المتصرفية

إن بروتوكول 1861 المعروف بنظام المتصرفية، والتعديل الذي طرأ عليه عام 1864، حدد في مواده الثماني عشرة التسلسل الإداري في المتصرفية، ابتداءً بالحاكم وانتهاء بشيخ الصلح في القرية. كما أسند إلى شيوخ من كل قرية، والمختارين من الأهالي، صفة قضائية. إذ يحكمون في المخالفات، ونصّت المادة السادسة على أن يكون للجبل ثلاث محاكم ابتدائية أعضاؤها من الطوائف الستة، وجعلت المحاكمة على ثلاث درجات: مخالفات، وجنح، وجنايات.

وجعلت محاكمة التجّار أمام محكمة بيروت التجارية. والخلافات التي تقع بين التجّار الأجانب والمحليين ينظر فيها مجلس تحكمي. وإذا لم يتفقوا تُحوّل الدعوى على محكمة بيروت، فالخاسر يدفع المصاريف. والقضاة لهم مرتبات وقابلون للعزل، والجلسات القضائية علنية، والاصرار على الغاء وظيفة جباة الضرائب (الحوالية).

جاء في الولايات العربية سنة 1904 أن متصرفية جبل لبنان كانت تدار وفق نظام خاص، وضمّت ثمانية أقضية تتبعها أربعون ناحية و934 قرية (قضاء الشوف- المتن- كسروان – البترون- جزين – الكورة – زحلة – قصبة دير القمر)[7].

أ- المتصرف أو حاكم جبل لبنان:

تمتع المتصرف بشيء من الاستقلال في إدارة شؤون البلاد. وكان من الممكن أن يُعطى لقب باشا ورتبة مشير أو مارشال لأنه كان يتمتع بصلاحية عسكرية كبيرة[8].

فالمتصرف هو رأس السلطة التنفيذية، وله صلاحيات مطلقة، وهو حرّ في اختيار حكام المقاطعات والقائمقامين من أبناء المذاهب ذات الأغلبية العددية، أو التي يملك أبناؤها أكثرية الأراضي، ينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الخارجية، يهتم بالصحة العامة ويحافظ على الراحة العامة، ويمكنه طلب مساعدة عسكرية من الباب العالي في الأحوال غير العادية، وذلك بعض استشارة مجلس الإدارة[9].

كان يعمل إلى جانب المتصرف عدد من الأقلام، يرأسها موظفون من مختلف طوائف الجبل ومنها أقلام الشؤون الخارجية – أمانة السر – المحاسبة- المحفوظات- البريد والتلغراف.

حكم لبنان ثمانية متصرفين، أولهم داود باشا وآخرهم أوهانس باشا. وسنة 1915 أقام الأتراك حكمًا مباشرًا إلى حين دخول الحلفاء سنة 1918.

- ثانيًا: الوضع الاقتصادي في متصرفية جبل لبنان

يتناول الكلام مراحل التطور الثلاث، وينظر في حالة الزراعة، وفي الحرفة والصناعة، والتغلغل الاقتصادي الأجنبي عشية الانتداب الفرنسي، والتجارة الخارجية، المرفأ والسكك الحديدية والبنك العثماني.

المرحلة الأولى: تمتد من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، وتتميز بالاقطاع المتطور، واستثمار الفلاحين من خلال الضرائب والإيجار بالحصة، وضعف تطور البضاعية النقدية نسبيًا. لكن خاصية الشروط الطبيعية غير الملائمة لتطوير زراعة الحبوب ساعدت على زراعة العنب والتبغ وانتاج الحرير وتطوير التبادل مع المناطق الأخرى. إن الانتاج الصناعي في لبنان ضمن ذلك العهد اتسمى بالصناعات البيتية: كصناعة الزيوت والخمور والحياكة والغزل، والصناعة الحرفية.

المرحلة الثانية: امتدت منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى ستينيات القرن التاسع عشر وهو عهد الاقطاع المتأخر، ومن ميزاته التطور المتسارع القوى للعلاقات النقدية البضاعية، واستمرار انفصال الحرفة عن الزراعة. بدأ الاقطاعيون بالدخول في العمليات التجارية والربا. إن التراكم الحاصل من التجارة والزراعة كان بمثابة دافع مساعد لتطوير الانتاج الزراعي. في هذه المرحلة جرى تفكك العلاقات الاقطاعية. واختفت الملكية الاقطاعية المشروطة بالخدمة العسكرية.

المرحلة الثالثة: وتشمل فترة المتصرفية من سنة 1861 حتى إقامة الانتداب الفرنسي. وفي هذه المرحلة تدخل الرأسمالية في أوروبا كان أعلى مراحل الامبريالية. بينما ما يجري في سوريا ولبنان ومصر، التحول من الاقطاعية إلى الرأسمالية بصورة بطيئة. أما تركيا وولاياتها العربية الخمس عشرة فتتحول إلى نصف مستثمرة للرأسمال الأجنبي. أما بدء هذا التحول فقد وضعه اتفاق باريس سنة 1856.

أما السمة المميزة لهذه الفترة فتكمن في استمرار وازدياد تبعية اقتصاد لبنان وسوريا ومصر إلى الاحتكارات الأجنبية وتحويل هذه البلدان إلى سوق لتصريف البضاعة الأجنبية ومصدر للخدمات الزراعية والمواد الأولية.

أ- تطور الزراعة: اهتمت الحكومة بالزراعة، فاقترح المتصرف مظفر باشا تأليف جمعيات ولجان زراعية وشركة لتجديد الغابات، كما عزم على بعض الاصلاحات خاصة في ما يتعلق بتربية دود الحرير وأشجار التوت، وأنواع البذور، واهتم بمكافحة الأمراض التي تفتك بالاشجار، وبزراعة التبغ وتسويق الدخان عبر مرفأ خاص بالجبل ولتصريف الانتاج الزراعي والحيواني، ورأى إقامة أسواق على تخوم المتصرفية من أجل ذلك. كما عين مفتشين لمراقبة شؤون الزراعة(10).

كانت الأراضي غنية بالمزروعات على اختلاف أنواعها، إلا أن الإنتاج الزراعي لم يكفِ الاستهلاك المحلي. أما المزروعات التي توفّرت في الجبل فهي: الحبوب،

والبقول، والخضار بالإضافة إلى أشجار الزيتون والتوت والأشجار المثمرة(11).

ب- زراعة التوت وتربية دود القز: كانت زراعة التوت منتشرة في جميع أنحاء لبنان، و"كان الموسم الوحيد العمومي في الجبل يصدر عن دود القز، لهذا كان الأهالي يعتنون بنصب التوت في كل مكان يرون فيه أهلية لذلك، بعد كل عناء في اقتلاع الصخور وغرس أشجار التوت"(12).

أما أماكن زراعة التوت فهي: السهول الساحلية الممتدة بين بيروت وصيدا وبين بيروت وطرابلس، المنطقة الجبلية التي ترتفع عن سطح البحر ما بين 250 و800 متر. وهي تشمل القسم المنخفض من جبال لبنان الغربية والشرقية، والسهول الممتدة بينهما. والمنطقة المرتفعة التي يتراوح ارتفاعها بين 1500 متر إلى 1800 متر عن سطح البحر(13)، وتقدر أشجار التوت المزروعة في لبنان عام 1900 بـ28 مليون شجرة مزروعة على مساحة 14 ألف هكتار(14).

لكن هذه الزراعة بدأت تتراجع منذ العام 1903، وخاصة على السواحل لتحل محلها أشجار الحمضيات التي أمّنت للفلاحين والملاكين ربحًا(15). وللتوت موسمان في السنة، يصلح أولهما لتربية دود القز، أما الثاني فيستخدم علفًا للمواشي، وأفضل أنواع التوت، ما يزرع على الاكمات والجبال وفي أراضٍ بعلية. وقد تعيش من ثمانين إلى مئة سنة. وأفضل التوت لتربية دود القز، ما زُرع في مناطق تستمر الحرارة فيها فوق 12 درجة مئوية مدة ثلاثة أشهر بعد المباشرة بقطف الورق(16).

ج- احتكار التبغ: كانت زراعة التبغ كثيرة الانتشار في جبل لبنان حتى ان انتاجه كان يلي انتاج الحرير من حيث الأهمية، ولم يكن في الجبل موسم آخر يعتمد عليه بعد موسم الحرير والتبغ إلا الزيتون بجوار طرابلس وبيروت. ونستنتج أهمية زراعة التبغ من قراءة العريضة التي رفعها أهالي جبل لبنان إلى المتصرف أوهانس باشا متصرف لبنان المعظم، مطالبين بإقامة شركة وطنية لانماء زراعة التبغ(17).

في عام 1883 حول احتكار التبغ إلى امتياز مستقل عُرف مختصرًا باسم حصره وكان للاحتكار وضع سيء على الفلاح اللبناني والسوري.

كما قدر إنتاج لبنان من التبغ في أواسط القرن التاسع عشر بحوالي 300.000 إقة أي ما يعادل (375,000) كيلوغرام. وكان الدخان اللبناني يصدّر إلى مصر والدول المجاورة بمئات ألوف الليرات(18).

د- تربية النحل: كانت رائجة في لبنان، وقد اشتهر عسل فاريا ومزرعة كفرذبيان وبلونة وساحل علما في كسروان، وعسل الناقورة وتنورين في قضاء البترون وعسل المتن وبسكنتا في قضاء المتن، وعسل الهري في قضاء الكورة. وقد قدر محصول النحل بـ7000 إقة سنويًا، أي ما يعادل 9 آلاف كيلوغرام من العسل(19).

الأحراج والغابات: وهي صنفان: طبيعية ومزروعة؛ فالأحراج الطبيعية كان معظمها

ملكًا للدولة، ومن أهمها: أحراج الهرمل، وكسروان، إهدن، وبشري، والباروك وجزين.

وقد قدر هوفلين (Huvelin) مساحة الغابات في بلاد الشام في مطلع القرن العشرين بحوالي 290.000 هكتار[20]. وبلغ مدخول رسوم الأحراج التي كانت تتقاضاه الحكومة على نقل الفحم والحطب من أحراج الجبل بـ480.000 قرش، يدفع منها لمرتبات الموظفين 183.600 قرش[21].

هـ- **تربية الحيوانات البرية:** كانت تربية الأبقار منتشرة في معظم المناطق اللبنانية، ومعدّة إما للحراثة أو للاستفادة من حليبها[22]، وقدر عدد الأبقار في لبنان بنحو 390,000 رأس، منها 13,500 رأس معدّة للحراثة[23].

أما الغنم فكانت تربيته محدودة على مستوى البيوت، وكان يربى للاستفادة من لحمه أو حليبه أو صوفه وجلده. وقد قدرت أعـداد الاغنام الموجودة في ذلك الحين بنحو 25,000 رأس، كـانت تعطي حوالي 30,000 كيلوغرام مـن الصوف سنويًا. كـما كـان لبنان يستورد من فرنسا، حوالي 900.000 كيلوغرام من لحوم الأغنام.

وقدرت أعداد الماعز بنحو 13,500 رأس يقدر محصولها من الشعر بنحو 200,000 كيلوغرام، وكانت تستخدم في صناعة الخيم والأعدال[24].

أما دواب النقل فكانت كالآتي: الخيول 6400 رأس، البغال 7000 رأس، الحمير 2000 رأس، الجمال 550 رأسًا.

و- **الثروة البحرية:** احتوى الشاطئ اللبناني أنواعًا مختلفة من الأسماك وثمار البحر الصالحة للطعام.

1. **الحرفة والصناعة:** لقد عمل في الصناعة عشية الانتداب من 10 إلى 15% من السكان، وعمل بالتجارة 10% لكن في قطاع الزراعة حوالي 70%. امتلك الفرنسيون معامل الحرير الصغيرة، والمطاحن كانت ملكًا للألمان وقسم منها لبعض اللبنانيين، أما صناعة النسيج فقد احتلت المرتبة الأولى في سوريا. وفي لبنان تطورت صناعة الحرير وكانت معدة إلى التصدير إلى ليون بفرنسا.

في منتصف القرن التاسع عشر وجدت ظروف مشجعة للتطور الرأسمالي لهذه المادة الصناعية الخام، وكفاية العمل المأجور بفضل الفتيات المسيحيات اللواتي اشتغلن في هذه الفبارك بعكس البنات المسلمات. وبنيت أول فبركة لغزل الحرير في جبل لبنان سنة 1840. وسنة 1912 وجد في لبنان 175 معملًا لغزل الحرير، وحل الشرانق، وبلغ عدد العاملين 5200 عامل[25].

لم توجد أية حماية للعمل، ولم توجد حماية جمركية؛ فكان هناك نقص في المواد الأولية بالنسبة للصناعة الوطنية التي افتقرت إلى خبرة وتقنية كافية، وكانت امكانات تراكم رأس المال ضعيفة كما لم يكن هناك نظام مالي متطور. عانت صناعة النسيج من المضاربة الأجنبية، وجاءت صناعة الزيوت ثانيًا بعد الحرير، أما الصابون فصدر قسم منه إلى مصر،

وتمركزت صناعة الجلد الاصطناعي في بيروت وزحلة، وصناعة العطورات في الطيونة، وصناعة أسلحة الصيد في زحلة والشوير[26].

2. **دخول الاقتصاد الأجنبي:** احتل الرأسمال الفرنسي مواقع قيادية في اقتصاد لبنان وسوريا وهيأ للاستيلاء السياسي عليها بعد الحرب العالمية الأولى. يرى المؤرخ والباحث اللبناني كمال الصليبي (1929 – 2011) أن لبنان لم يعرف ازدهارًا وأمنًا مثل مرحلة المتصرفية[27]، ويرى المؤرخ اللبناني عادل اسماعيل (1928– 2010) أن سبب هجرة الفلاحين ناتج عن زيادة السكان والظلم الاقطاعي. لكن في الواقع هما لا يلحظان أسباب الهجرة في التطور الضعيف للصناعة كنتيجة للاستعباد الأجنبي، ولسرقة أراضي الفلاحين حين جرى تسجيل الأراضي بين سنتي 1861 إلى 1865، ونتيجة العلاقات الاقتصادية مع دول المتروبول المبنية على أساس عدم التكافؤ. ثم ان انهيار الاقطاعية العسكرية بعد صدور قانون الأراضي في 21 نيسان 1858 لم يمنح الأراضي للفلاحين، بل سمح ببيعها وشرائها، وتطور الملكية الخاصة ببيع الأراضي للأجانب[28].

أ- **التجارة الخارجية:** حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت التجارة الخارجية للبنان وسوريا قد وقعت في قبضة التجّار الأوروبين. وعشية الحرب العالمية الأولى كانت تركيا قد أصبحت سوقًا لتصريف البضائع الأجنبية ومصدرًا للمواد الخام للصناعة الأوروبية. بقي الميزان التجاري للامبراطورية في عجز دائم. ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري اللبناني منذ ذلك التاريخ، وبسبب البنية الاقتصادية الوحيدة الجانب، سمة ملازمة للنمو الرأسمالي التابع. فمرفأ بيروت كان محتكرًا للرأسمال الفرنسي ما بين 1895 – 1914. فمن مرفأ بيروت كانت تصدّر بدرجة كبيرة مادة الحرير خيوطًا وشرانقَ، ينتجها جبل لبنان. كما تصدّر الحبوب والمواد الغذائية والسلع الحرفية الواردة من دمشق ومناطق سوريا الداخلية[29].

وكانت متصرفية جبل لبنان تستورد بصورة رئيسة المواد الغذائية والمنتوجات الأوروبية المصنّعة. وكانت "الموازنة الاقتصادية في لبنان تتعلق بثلاثة عوامل: العامل الأول هو حرية جلب الذهب من أميركا، والعامل الثاني هو حرية جلب بزر القز من فرنسا وإيطاليا وحرية تصدير الحرير إلى فرنسا، والعامل الثالث هو حرية جلب الحبوب اللازمة لغذاء البشر والحيوانات من الخارج[30].

ب- **السكك الحديدية:** بدأت بالعمل في نهاية القرن التاسع عشر. وكـانت الوسيلة الأكثر أهمية في تلك الفترة، وذلك يعـود إلى ندرة السيارات فـي بلاد الشام. وأكثرية الاتفاقات على بناء سكك الحديد كانت تتم بين تركيا وممثلي الدول الاوروبية[31]. فكان خط يافا – القدس أول خط حديدي مُدَّ فـي بلاد الشام، وتولت إنشاءه شركة فرنسية، ووُضع قيد الاستثمار عام 1892 ثم تلاه خط دمشق – المزيريب الذي وصل إلى منطقة حوران على امتداد 130

كيلومترًا، وقد أنشأته شركة بلجيكية عام 1893[32].

وقد فرضت الشركات التي أنشأت الخطوط الحديدية، أجورًا مرتفعة للبضائع والسلع التي كانت تنقل بوساطة هذه الخطوط[33].

ج- البنك العثماني: أدى البنك العثماني دورًا كبيرًا في استبعاد تركيا والولايات العربية التابعة لها. قام هذا البنك على أساس إنكليزي سنة 1856 وبعد سبع سنوات تحول إلى بنك انكلوفرنسي. وسنة 1888 أصدر السلطان العثماني وفقًا لطلب الدول الكبرى، مرسوم محرّم مرسخًا الرقابة الأجنبية على مالية الامبراطورية للدول المدنية مثل فرنسا، وإنكلترا، والمانيا، والنمسا، والمجر، وإيطاليا. ولقد وقع على عاتق الولايات العربية جزء من هذا الدَين لأنها تابعة لتركيا، وذلك على الكحول وضريبة العشر[34].

3. **الهجرة اللبنانية:** قبل البحث في الأسباب وتعليلها لا بد من إلقاء نظرة تاريخية موجزة على الهجرة اللبنانية التي لها بعض الارتباط بالاحداث السياسية.

يتفق المؤرخون على أن القرن السادس عشر هو بداية تاريخ لبنان الحديث، فمن المعلوم أنه قبل 1920 لم يكن هناك دولة أو كيان يُعرف بـ"لبنان" بل "جبل لبنان" فمعظم الأحدث التي حصلت كانت تنحصر ضمن منطقة جبل لبنان حتى مجيئ الانتداب الفرنسي الذي سلخ مناطق عن بلاد الشام وضمّها إلى منطقة جبل لبنان.

كانت الهجرة بالنسبة إلى عدد من اللبنانيين باب رزق وفرج، بعد أن ضاقت بهم سبل العيش والتوظيف في متصرفية جبل لبنان. فمكاتب الحكومة محدودة القدرة والطاقات، لا تستوعب الجميع. أما مكاتب شركات السفر فرحبة تستقطب طالبي الهجرة والمغامرة، وتتسع باضطراد مع ازدياد عدد المقبلين على الهجرة. فراجت سوق المهاجرة "أي رواج وغدا المهاجرون بعد العشرة والمئة يُعدّون بالمئات والألوف"[35].

يُضاف إلى ذلك حب اللبناني للحرية، التي كان قد نعم بها منذ القدم. وقد اندهش السائح فولني (Voleny) في القرن الثامن عشر عندما زار لبنان، من صغره ووعورة أرضه، يغص بالسكان أكثر من المناطق الفرنسية المزدهرة. فقال: "كيف لنا تفسير مثل هذا الرخاء في أرض ضيقة كهذه؟ لأنني لا أجد سببًا له بعد التأمل والتفكير، إلا بشعاع الحرية الذي يسطع هناك"[36].

لكن هذه الحرية قضت عليها على أيدي الاتحاديين الذين عزموا على دعم المركزية وحاولوا إضعاف استقلال اللبنانيين الداخلي، ومن ثم القضاء على حريتهم التي كانوا ينعمون بها[37]. بالإضافة إلى هذه الأسباب السياسية والاجتماعية، كانت هناك عوامل وأسباب اقتصادية دفعت باللبنانيين إلى المهاجرة. منها الزيادة السكانية بالنسبة لمساحة لبنان لا سيما في عهد المتصرفية، إذ سلخ قسم من أراضي لبنان، وألحقت بالولايات المجاورة فضاقت رقعت لبنان الجغرافية. ولا يخفى على من يدقق

بالأوضاع الزراعية في جبل لبنان، أنه لا يستطيع القيام بحاجاته من الجهة الزراعية، وإن اتسعت دائرتها اتساعًا عظيمًا لا تستطيع أن تكفيه، وان القسم الأكبر من موارده هو ثمرة المهاجرة ونتاج بعض الصناعات المحلية الصغيرة[38].

ومن الأسباب التي كانت تدفع اللبنانيين للمهاجرة الأجور الزهيدة التي تدفع للعمال في الوطن وزيادتها الكبيرة في الخارج. "وهذا ما حمل الذين يصلحون لأن يكونوا عملة في الوطن على الهجرة إلى أميركا وسائر البلاد الاجنبية"[39]. كما أن "المهاجرة مكنت اللبنانيين بما فطروا عليه من فرط القناعة من حشد الأموال ولما كانوا متعلقين كل التعلق ببلادهم، فقد كان فريق منهم يعود إليها ويسعى فيشتغل بما قسمه الله له من الرزق"[40].

- الخاتمة

شهد لبنان خلال عهد المتصرفية وما تلاها تحولات وتغيرات، كانت رهينة الظروف التي يمر بها. فكان يتعافى ويزدهر حينًا، ويتهاوى أحيانًا، وذلك بسبب المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية.

لقد جاء نظام المتصرفية نتيجة معاهدة دولية غير قابلة للإلغاء من قبل تركيا، فكان نظامًا لا مركزيًا جعل من لبنان متصرفية وبكفالة الدول الست العظمى روسيا وبروسيا وإيطاليا والنمسا وفرنسا وبريطانيا، ما ساعد لبنان على التخلص من الفتن الطائفية، التي كانت تهز كيانه، وعلى حفظ الأمن والاصلاح الاداري ولو جزئيًا، فألغى امتيازات رجال الاقطاع، ووضع الجبل تحت سلطة حاكم عام واحد لجميع اللبنانيين وأعطيت المتصرفية استقلالًا ذاتيًا معترفًا به دوليًا، كما شكلت نواة لدولة حديثة. فعرف الجبل في ظل هذه الدولة نموًا وازدهارًا.

غير أن هذا النظام انتزع من سكان الجبل حكمهم الوطني وقلص مساحة أراضيهم الزراعية، وقد أيدت اللجنة الدولية السياسة العثمانية التي لم تكتفِ بعدم ضم المدن الساحلية إلى الجبل التي تعدّ المنفذ الطبيعي الوحيد له، بل وافقت على إبقاء السهول الساحلية والداخلية خارج نطاق المتصرفية، ما جعل لبنان أرضًا صماء قاحلة لا طاقة لها لتلبية حاجات سكانها الغذائية والحياتية، خاصة أن الأنهر المهمة كالعاصي والليطاني والحاصباني، أصبحت مع أراضيها الزراعية خارج حدود المتصرفية.

هذه الأسباب جعلت اللبنانيين أسرى داخل نطاق الجبل حيث ضاقت بهم سبل العيش بعد أن سلخت منهم السهول الخصبة التي تدعم اقتصادهم. ما دفعهم إلى الهجرة.

***

الهوامش

• **تعدّ أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر – المعهد العالي للدكتوراه – الجامعة اللبنانية**

1. Karam Rizk,le Mont Libon an XIX ème siècle. De l· Emirat au Mutesurrifiya, Kaslik – Liban 1994, pp. 66-151.

2. أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت 1973، ص 36.

3. اسماعيل حقي: لبنان – مباحث علمية واجتماعية، تحقيق فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، المطبعة الكاثوليكية، ج 1، بيروت 1969، ص52.
4. Antonie khair: le moutocarrifa du Mount-liban, Publication de l'Universite' Libanaise, Section des e'tudes juridiques, politiques et administrative, Beyrouth, 1973, p.35.
5. أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، م. س.، دار النهار، بيروت، 1973، ص 35 – 39.
6. عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث – جامعة بيروت العربية، 1974 وثيقة رقم 133 و136، ص 469 – 477 – 478 -485.
7. ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، 1965، لا. د.، ص 246 – 247.
8. M. Jouplain (pseudonym Poul Noujaym): La Question du Liban, 2 e'me e'd Beyrouth,1961, p.47
9. Ibid, p. 473 et 474.
10. عبدالله الملاح: متصرفية جبل لبنان في عهد مظفر باشا، (1902-1907)، 1985، لا. د.، ص 156 -157.
11. محفوظات بكركي، وثيقة بعنوان "إحتجاج مجلس إدارة لبنان لدولة المتصرّف على عدم إنقاذه مضبطتي المجلس بشأن الدخان والتنباك، تاريخ 5 تموز سنة 1912م.
12. محفوظات بكركي، م. س. تاريخ 5 تموز سنة 1912م.
13. الأمير موريس شهاب، دور لبنان في تاريخ الحرير، بيروت 1968، ص25.
14. Gaston Ducousso, L· industrie de la soie en Syrie et au Liban, Paris, Beyrouth, 1913, p. 118.
15. الأمير موريس شهاب، م. س.، ص 36.
16. Gaston Ducousso, op, cit, pp.55-67.
17. محفوظات بكركي، م. س. تاريخ 5 تموز سنة 1912م.
18. محفوظات بكركي، م. س. تاريخ 5 تموز سنة 1912م.
19. اسماعيل حقي: لبنان – مباحث علمية واجتماعية، م. س.، ج2، ص 467.
20. Paul Huvelin, "Que vault la syrie" – Document économiques politiques publiés L'Asie francise, Decembre 1921, p.19.
21. اسماعيل حقي: لبنان، م. س.، ص 430.
22. Georges Samne: La Syrie, Paris, 120, p.126.
23. Vital Cuinet:Syrie, Liban et Palestine, Paris, 1896, p. 222.
24. اسماعيل حقي: لبنان، م. س.ج 2، ص 465.
25. مراون عبدو: تاريخ العرب الحديث والمعاصر 2003، لا. د.، ص 221.
26. اسماعيل حقي: لبنان، م. س.ج 2، ص 444 – 445.
27. كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، 1972، ص 115.
28. مروان عبدو: تاريخ العرب...،م. س، ص 221.
29. زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، بيروت 1972، ص 196.
30. التحالف اللبناني، ع91، 23 كانون الثاني 1920، ص 10.
31. ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، م. س.، ص 201- 217.
32. بدر الدين السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (1850- 1958)، دمشق، 1967، ص 52- 53.
33. سليمان البستاني: عبرة وذكرى، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، بيروت، 1978، ص 221.
34. فلاديمر لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار التقدم، موسكو 1971، ص384.
35. عبدالله الملاح: متصرفية جبل لبنان (1902-1915)، الواقع السياسي الإجتماعي، الفنار، 1990، ص 153.
36. Constantin de Voleny, Voyage en Syrie et en Egypte pendant les années 1751 et 1785, Paris, 1790, p.241.
37. كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، م. س. ص 154.
38. جريدة التحالف اللبناني، ع 91، كانون الثاني 1920، ص 11 وما بعدها.
39. الحقيقة: ع 282، تاريخ 22- 9- 1910.
40. جريدة التحالف اللبناني، ع 91، كانون الثاني 1920، ص 11 وما بعدها.

***